احتلال العراق وتداعياته الإقليمية

م.م حيدر علي حسين
قسم الدراسات السياسية

مقدمة

كان للصراع الدولي على مناطق النفوذ الكبرى في العالم إنعكاساً حتمياً على أوضاع منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية بشكل خاص، فلا يخفي ما لهذه المنطقة من أهمية ستراتيجية عالية تجعل منها بؤرة للتوترات والتنافس الشديد بين القوى الدولية للهيمنة عليها.

وقد كان للأحداث الدولية من انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطبية الأحادية وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، وأحداث 11/ايلول ونتائجها وتحولاتها بالغ الاثر على تلك المنطقة، وبالنسبة للولايات المتحدة كونها القطب الوحيد عالمياً والمهيمن على السياسة الدولية فأن احداث 11/ ايلول لم تكن مجرد عملية استهدفت الأمن الامريكي بل مثلت نوعية مهمة من اشكال الصراع الدولي وتحدي خطير وضع الولايات المتحدة أمام نقطة تحول حاسمة (أما ان تثبت وجودها وتعزز هيمنتها على الساحة الدولية أو ان يصبح أمنها القومي عرضة للتهديدات الخطيرة).

وكان من ابرز نتائج هذا الحدث المهم ان قادت الولايات المتحدة حربها على ما بات يعرف بالأرهاب الدولي بدءاً من افغانستان ومروراً بالعراق.

ويعد العراق من بين اكثر دول المنطقة العربية والشرق الاوسط اهمية بالنسبة للسياسة الاميركية وذلك لاعتبارات عديدة اهمها الموقع الجغرافي والاحتياطي النفطي لذا كان من الأكيد ان يدخل العراق ضمن دوامة الصراع والرغبة الاميركية في الهيمنة وبسط النفوذ في المنطقة لتحقيق مشروع ستراتيجي مستقبلي يهدف الى اخضاع معظم الاطراف التي تتمتع بمزايا وامكانيات وثروات الى نفوذها بشتى الوسائل.

ان المتتبع لمسارات السياسة الاميركية سوف يلاحظ بلا شك ازدياد الاهتمام الاميركي

بالمنطقة العربية لأسباب اساسية اهمها ضمان الأمن والمصالح الاميركية وبخاصة مصادر الطاقة واحتواء أي تدفق غير منضبط لهذه المصادر والمحافظة على توفير مستوى مناسب من السلامة لقواتها وحلفائها ومصالحها العليا وتعزيز ودعم قواعدها العسكرية المتواجدة في المنطقة ومنع أي تهديد مستقبلي من شأنه نشوء او اندلاع صراعات اقليمية تهدد مصالحها الاستراتيجية فضلاً عن هدف رئيس يتمثل في ضمان أمن (إسرائيل) باستمرار والتمكن من فرض رقابتها الصارمة عن قرب فيما يتعلق بانتشار الاسلحة غير التقليدية في المنطقة.

لقد مثل احتلال العراق وتغير النظام فيه نقطة تحول جوهرية في حاضر المنطقة ومستقبلها فتداعيات هذا الحث لم تقتصر على العراق فحسب بل تعدته لتشمل اجزاء النظام الاقليمي العربية وغير العربية، فلم تسلم اية دولة من ابعاد المتغير العراقي سواء كانت ايجابية او سلبية، لذا فأن كل دولة من دول جوار العراق وباقي دول المنطقة راحت تسيير سياساتها الخارجية وحتى الداخلية على نحو جديد منطلقة من ادراك مهم مفاده بأن العراق سيكون حاضر في مراحل تكوين النظام الاقليمي الجديد الذي تنشده الولايات المتحدة وعلى مختلف المستويات سواء كانت سياسية او اقتصادية او أمنية.

وفي دراستنا هذه سوف نسلط الضوء على احتلال العراق وتداعياته على المستوى الاقليمي.

المبحث الأول

السياسة الاميركية إزاء العراق منذ حرب الخليج الثانية وحتى الاحتلال (رؤيا عامة)

كان من اهم النتائج التي اسفرت عنها حرب الخليج الثانية أن دخلت الولايات المتحدة كلاعب اساسي في المعادلة الاقليمية الخليجية واصبحت عنصراً مهماً من عناصر التفاعل بين مكونات النظام الاقليمي الخليجي، فقد ازداد اعتماد دول الخليج على الحماية التي توفرها الولايات المتحدة لمواجهة المخاطر الاقليمية التي يمثلها كل من (العراق–ايران)، حيث نجحت الولايات المتحدة في تصوير العراق وايران على انهما الخطر الاكبر الذي يهدد أمن المنطقة والترويج لفكرة الربط العضوي بين الوجود الاميركي وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

وبالنسبة للعراق فبعد فرض نظام العقوبات الدولية عليه بعد غزوه للكويت والحرب المدمرة التي قادتها الولايات المتحدة ضده لاخراج قواته من هذا البلد وتحجيم قدراته العسكرية إلا ان النظام العراقي السابق ظل يمثل عامل قلق وعنصر باعث على عدم الاستقرار في المنطقة من وجهة النظر الامريكية لذا فأن الولايات المتحدة قد استغلت علاقات العراق المتوترة مع جيرانه وعدم امتثاله لقرارات الشرعية الدولية لإبقاء مسألة العراق ساخنة ومرتبطة بمهددات الأمن القومي، كما ان الولايات المتحدة قد ادركت ان العراق يمتلك القدرة في التأثير في محيطه الاقليمي وبالتالي امكانية التأثير في المصالح الاميركية في هذا المحيط لذا فأن رفع اليد عنه من وجهة النظر الامريكية يعني بلا شك عودة العراق بقوة ليلعب دور مؤثر في محيطه الاقليمي ومن ثم امتلاكه الارادة والقدرة من جديد على التحكم بنفطه وهذا يعني خروجه عن دوائر الضغوط الاميركية[2].

لقد ازدادت مخاوف ادارة بوش الأبن من امتداد موجة التحالف والتآلف بين دول المنطقة وبخاصة العراق مع باقي الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي كروسيا مثلاً، فلم يعد بالإمكان الخروج عن الطموحات الاميركية في الزعامة المنفردة للعالم، رغم قيام ذلك على مزاعم افتراضية بل اصبح من المحتمل بناء قواعد اللعبة الجديدة التي تقوم على فعل مزدوج حيث الاستمرار بكل قوة للهيمنة والسيطرة وتحقيق الأهداف[3].

اذن فان وجود عراق قوي وفاعل ومؤثر في علاقاته الاقليمية والدولية مثل خطراً وتهديداً للأمن القومي والمصالح الاميركية وهذا كان ضمن الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الى اتخاذ هذا الخطر كذريعة لاستمرار تواجدها العسكري في الخليج وبالتالي التأثير في سياسة باقي الاطراف الاقليمية.

ان الرؤية الاميركية للعراق قد بنيت اساساً على تصور مهم يقضي بضرورة اقصائه وعزلهِ عن محيطه الاقليمي واضعاف دورهِ والسيطرة عليه وتقييد تحركاته وربطها بتوجهات السياسة الاميركية المستقبلية في المنطقة، لذا فلم يعد هناك شك في ان احتلال العراق وتغير النظام كان جزءاً من الرؤية الاستراتيجية المتكاملة لاعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الاوسط على وفق المصلحة القومية للولايات المتحدة.

لذا يمكن القول بأن السياسة الاميركية تجاه العراق قد تمت على وفق نظرة واقعية استحضرت معظم عناصر الربح والخسارة وتوخت اختيار الممكن من بين عدة عوامل وبدائل، كانت الضوابط القانونية الدولية هي اخر ما تفكر فيه هذه الدولة عند مباشرتها الفعل السياسي الخارجي تجاه العراق[4].

ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية واحتفاظها بوجود عسكري فيه يحقق لها اهدافاً سياسية واقتصادية وعسكرية متكاملة ومترابطة تنطبق مع توجهات الرؤية الاستراتيجية الامريكية في المنطقة ويمكن ان تتلخص بالتالي:

- على الصعيد السياسي يقوم جوهر الرؤية الاستراتيجية الامريكية على ان احتلال العراق وتغير النظام فيه هو خطوة اولى لاعادة ترتيب الاوضاع في الشرق الاوسط ويكون مقدمة لتغيير شامل في العالم العربي وهذا من خلال:

1. السعي الى التأثير في البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعراق ومن ثم باقي المنطقة التي تحيط بالعراق التي تجاورها.
2. تكريس الامر الواقع فيما يتعلق في حالة الصراع العربي (الإسرائيلي) والسعي الى ان تميل الكفة لصالح الجانب (الإسرائيلي) فيما يتعلق بشكل ومحتوى السلام.
3. جعل غزو العراق سابقة في تجاهل المؤسسات والأعراف الدولية وتجاوز قراراتها اذا جاءت غير منسجمة مع المصالح الامريكية[5].

- على الصعيد العسكري –ان موقع العراق في الاستراتيجية الامريكية يمثل تطبيقاً عملياً للشق السياس من هذه الاستراتيجية– فافكار اعادة هيكلة المنطقة ورسم خارطة جديدة لها واستكمال الهيمنة على الخليج والشرق الاوسط تظل افكاراً نظرية بحتة ما لم تجد تطبيقاً عسكرياً عملياً ومحدداً لها. ويشمل المكون العسكري للاستراتيجية الاميركية تجاه العراق على اهدافاً هامة من المنظور الاميركي هي:

1. الاستفادة من الموقع العراقي، فهو نقطة إلتقاء بين الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط، كما ان الجوار الجغرافي للعراق كأيران وسوريا له أهمية كبرى في الاستراتيجية الاميركية مما يمكنها من تهديد هاتين الدولتين في الوقت نفسه، فأن الاستراتيجية الاميركية تركز على ضرورة الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للعراق للتغلب على عنصر ضعف أساس ناتج من نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الاميركية المنتشرة في الخليج وآسيا الوسطى وجنوب آسيا.
2. تثبيت القواعد في الخليج بصورة دائمة وليس من خلال ترتيبات مؤقتة على غرار ما موجود وما كان قائماً مع دول الخليج.
3. ان الوجود الاميركي في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قدرة اكبر في احتواء ومواجهة الدول المعادية وغير الصديقة لها، من خلال الموقع العراقي وبالتحديد سوريا وايران.
4. تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منصة جاهزة لانطلاق مشاريع الهيمنة الاميركية في المستقبل[6] وبناء احلاف استراتيجية جيدة في المنطقة وقيادتها وتوجيهها بما يخدم مصالحها المستقبلية*.
5. تعزيز وضمان أمن (إسرائيل) المستقبلي.

على الصعيد الاقتصادي – فالاستراتيجية الاميركية تركز بقوة على ان وجودها العسكري في العراق يحقق لها مكاسب اقتصادية متعددة اهمها السيطرة على نفط العراق الذي يقدر الاحتياطي منه بنحو 300 مليار برميل وهذا ما يمثل هدفاً استراتيجياً اساسياً للادارة الاميركية التي ادركت بان من يمسك هذه المادة الحيوية يمسك بالقرن كله. كما ان الولايات المتحدة تهدف من وراء الهيمنة على نفط العراق الى اضعاف قبضة الأوبك على الانتاج النفطي وتهميش دور السعودية في السوق النفطية فضلاً عن سعيها الى انعاش الدولار الاميركي في اسواق الأسهم مقابل العملات الاخرى وخصوصاً اليورو، كما ان الهيمنة الاميركية على العراق

ونفطهِ سوف يسمح للولايات المتحدة برسم خارطة للمبادرات النفطية المستقبلية فضلاً عن امكانية توزيع جديد لثروات المنطقة البترولية وفقاً للمصلحة الاميركية[7].

اضافة الى ذلك فأن الولايات المتحدة سوف يتاح لها فرصة من خلال انشاء صندوق اعادة اعمار العراق تتمثل في وضع الأسس المادية والاقتصادية لاعادة احياء المشروع الشرق الأوسطي الجديد والكبير، كما ان عمليات اعادة اعمار العراق كان لها مردودات مادية اسهمت في انعاش وتنشيط الاقتصاد الاميركي، ومن جانب آخر على الصعيد الاقتصادي ايضاً فان الوجود العسكري الاميركي في العراق سوف يتيح للولايات المتحدة امكانية تقليص وجودها العسكري في السعودية والكويت والبحرين وعمان وتركيا وهذا يعني تخفيظ النفقات العسكرية التي تخصصها الولايات المتحدة من ميزانيتها الدفاعية[8].

المبحث الثاني

تأثير الاحتلال الاميركي في البيئة الاقليمية للعراق

بغض النظر عن موقف النظام الاقليمي من تهديد العراق واحتلاله ومدى فاعلية هذا الموقف[9] فأن واقعة الاحتلال اوجدت وضعاً جديداً كانت اثاره واضحة على النظام الاقليمي، فالاحتلال الاميركي للعراق ومن ثم وجود سيادته في يد دولة عظمى علماً ان العراق يعد من الدول الرئيسة في النظام الاقليمي يهز بالاساس فكرة النظام الاقليمي العربي على وجه الخصوص. والحق ان المسؤولين الاميركيين لم يتركوا مجالاً للشك في هذا الامر، فقد اخذوا بعد احتلال العراق يروجون لفكرة ان وضعاً جديداً قد نشأ في المنطقة وان على دول المنطقة ان تكييف نفسها مع هذا الوضع، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل بدأت الادارة الاميركية بتصحيح عيوب المنطقة بنفسها وهكذا تداعت مبادرات التغيير على الدول العربية من قبل الادارة الاميركية وغيرها وآخرها مشروع الشرق الاوسط الكبير[10] ولعل من نافلة القول ان الولايات المتحدة قد حققت اهداف الحملة التي شنتها على العراق، فقد اخذت ادارة بوش الابن في الحسبان مصالحها الاستراتيجية الحيوية في المنطقة العربية والتي كان جزءاً منها تغيير النظام في العراق، كخطوة اولى او مدخل لتحقيق الهدف في بسط النفوذ والهيمنة على المنطقة بشكل عام[11].

ولم يكن مشروع احتلال العراق وتفكيك كيانهُ وليد الظرف الراهن بل هدف التفتيت ازاء العراق والمنطقة سواء منذ ازمة 1990 هو مشروع مدروس ومخطط ويعود الى ما قبل هذه الوقائع بزمن، ويعد هذا الحدث بمثابة تحول جذري على صعيد البيئة الاقليمية للعراق والذي القى بظلاله على دول المنطقة العربية وغير العربية.

فتأثير الوجود الاميركي في العراق واضحاً في المنطقة باسرها كونه فسح المجال امام انتقال الصراع وإنعكاساته من داخل العراق المحتل وغير المستقر الى جيرانه وبيئته

الاقليمية[12] فالصراع الذي يشهده العراق سواء على الصعيد الأثني وبروز مشكلات الوحدة الوطنية والمشكلة الطائفية اذا ما توفرت لها البيئة والظروف الملائمة كي تندلع وتتوسع في ظل وجود الاحتلال سوف تكون فرصة سانحة للتدخل في شؤونه وتمزيق بنية المجتمع فيهِ وتفكيك الدولة الى كيانات طائفية واثنية من شأنها التأثير في واقعها الاقليمي بشكل مباشر او غير مباشر، كما ان وجود صراع اثني في المنطقة على سبيل المثال سوف يشكل على المستوى الايديولوجي حجة تسوغ التدخل لقوة خارجية واقليمية مثل (إسرائيل)[13]. وهذا ما سوف يخلق عنصر ضغط وتهديد للدول التي لها تناقضات مع هذه القوى وبالتالي فهو تهديد مباشر لأمن هذه الدول سواء في المرحلة الراهنة او على الصعيد المستقبلي.

لقد ارادت الولايات المتحدة الاميركية ان تبعث رسالة الى المنطقة فحواها ان القوة التي استخدمتها لاحداث تغيير في العراق يمكن ان تستخدم لاحداث تغيرات في اماكن اخرى في المنطقة مما يعني زيادة في التهديد المباشر للدول المجاورة للعراق لاسيما التي وضعت نفسها بالمواجهة مع الولايات المتحدة [14].

لقد رسمت واشنطن صورة في مخيلتها السياسية للعراق ونظامه الاقليمي لكن ما زالت ملامح هذه الصورة التي تفترضها الأستراتيجية الاميركية للكيان العراقي المستقبلي غير واضحة فلم تحدد كيانهُ وجغرافيته السياسية سواء كان دولة او دويلات او اقاليم تقوم على اسس سواء كانت اثنية او طائفية او جغرافية، وما هية التركيبة الاجتماعية السياسية لنظام الحكم فيه وعلاقاته المستقبلية مع محيطه الاقليمي وجواره وهو الأهم بالنسبة لدول الجوار العراقي لأن عراق المستقبل سيكون عنصر مؤثر في سياسات وتحركات جيرانهُ خصوصاً مع استمرار الوجود العسكري الأجنبي والاميركي فيه لأجل غير محدد، لذا فأن مستقبل العراق سوف يؤثر بشكل فاعل في مستقبل التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط بدرجة كبيرة[15].

المبحث الثالث

التداعيات الاقليمية للوجود الاميركي في العراق

تعددت التداعيات والابعاد الاقليمية للوجود الاميركي في العراق من حيث طبيعتها ومستوياتها وهي في حقيقة الامر محصلة لتضاد قوتين هما نفوذ الولايات المتحدة التي تسعى الى توظيف زخم الحرب التي ادت الى اسقاط النظام في العراق توظيفاً سياسياً يهدف الى انتاج آثار اقليمية مرحلية وربما هيكلية متعددة المصالح الاستراتيجية، اما القوة الاخرى المضادة فهي ردود افعال كل دولة من دول النظام الاقليمي التي تواجه الضغوط الاميركية الكثيفة[16]. فلم يكن الاحتلال الاميركي للعراق مجرد حدث تاثرت بهِ المنطقة لفترة وجيزة وانما مثل نقطة تحول جوهرية في حاضر المنطقة ومستقبلها[17]. فالعوامل الناجمة من الوجود الاميركي العسكري في العراق كان لها فعل محرك وآثار واضحة على مختلف الاصعدة بالنسبة للنظام الاقليمي، وليس صحيحاً القول ان دول المنطقة وبالاخص دول جوار العراق قد رضخت واستسلمت للامر الواقع الذي فرضهُ الوضع الجديد في العراق بل ان هذه الدول اعتمدت اسلوب المناورة الأمنة في مواجهة الولايات المتحدة[18] حيث املى المتغير العراقي على دول النظام الاقليمي وبالاخص دول الجوار ان تتحرك بخطوات محسوبة في تعاملها السياسي الخارجي مع بعضها البعض من جانب ومع الولايات المتحدة من جانب آخر، فالوضع العراقي سيكون حاضراً في كل احتمالات صيرورة العلاقة بين اجزاء النظام الاقليمي سواء كان هذا الدور نابعاً من الطبيعة السلبية للعلاقة بين العراق وبعض اجزاء نظامه الاقليمي او بسبب تسيير علاقاته من قبل الدولة المحتلة.

ويمكن القول بأن من نتائج الاحتلال الاميركي للعراق هو تولد حالة من التأزم في العلاقات

بشكل متسارع بين عناصر النظام الاقليمي، حيث ان كل دولة سواء كانت عربية او غير عربية راحت تنتهج سبلاً جديدة للتعامل مع مثيلاتها بعيداً عن الماضي وتأثيراته وما يحمله من مشكلات ظلت عالقة لمدة طويلة من الزمن فالتعامل العسكري والأمني الذي اتبعته الادارة الاميركية للتدخل في العراق واسقاط نظامه قد دفع باطراف النظام الاقليمي الى الخروج عن حدود العزوف عن الاندماج القسري في الترتيبات الجديدة التي ستكون بمثابة العوامل المؤثرة في سياسات كل دولة. وقد سلطت الدراسة في هذا المبحث الضوء على تداعيات احتلال العراق الاقليمية حيث تناولت تأثيرات الاحتلال وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي وايران وسوريا وتركيا والاردن وإسرائيل.

اولاً:- دول مجلس التعاون الخليجي

كانت منطقة الخليج العربي خلال العقدين الماضيين ساحة حروب ونزاعات عديدة ارتبطت بشكل واضح بسلوكيات وممارسات العراق الذي يحتل بحكم الجغرافية وعوامل اخرى مكاناً بارزاً في المنظومة الاقليمية لتلك المنطقة، فمع دخول العراق الى الكويت عام 1990 تغيير مفهوم دول مجلس التعاون الخليجي لتهديد أمنها اذ اتخذ هذا التهديد شكلاً جديداً كونه من داخل الاقليم الجغرافي وهو الامر الذي ولدَّ قناعة لدى الدول الخليجية الست بأن العراق هو مصدر التهديد الاول انطلاقاً من خبرة الغزو وما تلاها من تداعيات ومن ثم اولت دول الخليج الست اهمية قصوى للأتفاقيات الأمنية الثنائية مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية. إلا ان مع سقوط النظام في العراق واحتلالهِ في نيسان عام 2003 والتي كان يفترض انه بتلك النتيجة تنتهي حقبة ممتدة من لدول مجلس التعاون الخليجي إلا ان التهديدات ازدادت واصبح الحديث عن تهديدات اخرى لأمن تلك الدول امراً مهماً لاسيما مع استمرار اهمية دول المنطقة كأكبر مخزون عالمي للنفط فضلاً عن موقعها الحيوي كمنطقة التقاء حيوية اضافة الى دخول الولايات المتحدة كلاعب اساسي ومحوري في التفاعلات الاقليمية بالمنطقة سواء من خلال ما طرحته بشأن الحديث عن نشر الديمقراطية ومشاريع الأصلاح الاخرى او القضاء على مصادر تهديد أمن منطقة الخليج العربي ومنها ايران وطموحاتها الاقليمية وبرامجها التسليحية والعراق غير المستقر داخلياً ومن خلال ذلك يمكن ان يتكون لدينا تصور مفاده ان هناك عوامل من شأنها ان تحدث تغييرات على مستوى هذه الدول وعلى مختلف الأصعدة سواء كانت أمنية او سياسية او اقتصادية.

فعلى الصعيد الأمني: فان الحرب على العراق التي استطاعت تغيير النظام فيه الذي طالما مثل هاجساً أمنياً لدول مجلس التعاون الخليجية عامة ودولة الكويت خاصة على مدى السنوات السابقة لم تعني تغير حقائق الجغرافية والتاريخ فلا تزال منطقة الخليج تحتوي على عناصر التوتر التي تجعل من الوجود الاجنبي أمراً حتمياً وبالتالي فان التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل عراق ما بعد الاحتلال يقتضي الاشارة الى ثلاثة محاور أساسية تتعلق بأمن واستقرار المنطقة ألا وهي العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق ما بعد الاحتلال وايران.

وفيما يتعلق بموضوع علاقات دول الخليج العربية بالولايات المتحدة فيلاحظ ان بعضها وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية قد رأى أنه لم يعد هناك مبرر لوجود القوات الأجنبية فوق اراضيها وقابل ذلك بداية ظهور توجهات اميركية لنقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الامير سلطان في السعودية الى قاعدة العيديد في قطر وهذا يعني بداية إثارة قضية مهمة في العلاقات الخليجية الاميركية وهي مسألة التواجد الأجنبي ومسوغاتهِ حيث ان زوال الخطر العراقي وظهور المعارضة الداخلية في دول المجلس للوجود الأجنبي كان عاملاً ضاغطاً على الولايات المتحدة لأعادة النظر في تلك القضية اضافة الى ظهور توجهات داخل هذه الدول اتخذت من العمل المسلح وسيلة لمعارضة سياسة حكوماتها ضد علاقاتها بالولايات المتحدة، وكتعبير عن رفضها للوجود الاميركي كما حصل من هجمات على القوات الاميركية في جزيرة فيلكة الكويتية ومعسكر الدوحة بالاضافة الى مجموعة الأنفجارات التي شهدتها السعودية التي استهدفت مجمعات سكنية للأجانب في الرياض وغيرها من المدن السعودية[18].

وفيما يخص المملكة السعودية ايضاً فالملاحظ تغيير لهجة الخطاب السياسي الاميركي تجاه المملكة كما ان العلاقات بين البلدين قد دخلت في أزمات وتوترات وشهدت مراحل من المد والجزر، فقد تصاعدت وتيرة الأتهامات الاميركية للمملكة بالتقصير في مكافحة الأرهاب الذي بدأ يهدد الأمن الداخلي في السعودية منطلقاً من جماعات تتهم حكومة آل سعود بمساعدة دولة غازية أجنبية باحتلال بلد مسلم وهذا ما يعد خطراً حقيقياً يحدق بالأمن الوطني السعودية وعنصر يبعث على عدم الأستقرار في المملكة، واذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت الى سحب وتخفيض قواتها في السعودية فأنها بالمقابل فد اتجهت الى تكثيف تواجدها في دول خليجية اخرى مثل قطر فضلاً عن زيادة الاعتماد على سلطنة عُمان، وهذا يعني ان التغييرات

الاميركية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت على الجانب الأجرائي فحسب دون التطرق الى مضمون هذا الوجود الذي تعدُه واشنطن أحد آليات حماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، وهذا يعني بقاء الوجود الأميركي في الخليج وتحكمه بسياسات دولهِ وتأثيره على سير علاقات التفاعل بين اجزاءه، كون الولايات المتحدة أصبحت الضامن الوحيد للأستقرار الأمني في المنطقة[19]. كما برز توجه لدى دول الخليج العربية مؤداه ان قضية الأمن في الخليج اصبحت شأناً دولياً الامر الذي يكسب الوجود الأجنبي شرعية في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الأقليمية والدولية وهذا ما سيكون عنصر تهديد مستقبلي حيث سيتيح امكانية تدخل دولي لمختلف الاطراف عن ذريعة حماية المصالح فضلاً عن ذلك فان احتلال العراق ووجود القوات الاميركية على اراضيه طرح معادلة مهمة تتعلق بمستقبل هذا الوجود وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، حيث اوجد هذا الحدث حالة من الترابط بين الوجود الاميركي في الخليج ومسألة التوازنات في المنطقة وآسيا والشرق الاوسط، فضلاً عن ارتباطه بقضية افغانستان وبترول بحر قزوين بما يؤكد ان المصالح الاميركية في الخليج تحتم على الولايات المتحدة الأنغماس وبشكل أكبر والتدخل فيه بصورة اكبر والبقاء فيهِ وتغيير الأوضاع فيهِ بما يخدم هذه المصالح[20].

ولا يفوتنا ذكر ما للعلاقات الاقتصادية الوثيقة التي تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي الست والولايات المتحدة والتي تعزز من أهمية التواجد العسكري الاميركي في الخليج حيث ان واشنطن تحتل مرتبة متقدمة في الشراكة التجارية مع دول مجلس التعاون، كما تعد اكبر مصدر لما تستوردهُ دول المجلس، ومن هذا الواقع يمكن ان تتوصل الى نتيجة مفادها استمرار التواجد الاميركي الذي قد تضطر الولايات المتحدة الى ايجاد مسوغات منطقية كالاستمرار في مكافحة الارهاب وتضخيم الاخطار الدولية والأقليمية كذريعة ومبرر لاستمرار هيمنتها على المنطقة بغية وضع ركائز جديدة للوضع الذي تنشدهُ في هذه المنطقة الحيوية.

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي والعراق الجديد، فأن دخول الجيش الاميركي الى بغداد قد انهى هاجساً أمنياً مقلقاً لهذه الدول، إلا ان هذا الحدث وما نجم عنه قد خلقا هواجس اخرى غير مباشرة لتلك الدول، فأن كان التهديد أقل خطورة بعد اخراج العراق من معادلة التوازن الأقليمي، وانهاء تهديدات نظام صدام حسين، إلا ان الوضع الجديد في العراق سوف يبقى يمثل تهديداً في ظل حالة عدم الاستقرار الداخلي والتطورات التي يشهدها العراق والتي

كان وسيكون لها تداعيات واضحة على الوضع الأقليمي بشكل عام والذي ربما يستمر لسنوات حتى يتكون نظام جديد في العراق يعمل على بناء علاقات جديدة مستقلة وحرة مع جيرانهِ[21].

وفي سياق الحديث عن والجود الاميركي في العراق وتأثيراتهِ الاقليمية على دول مجلس التعاون الخليجي تجدر الاشارة الى ان المخاوف الاساسية بالنسبة لهذه الدول تكمن في الترتيبات التي تهدف واشنطن الى إحداثها في المنطقة عقب احتلالها للعراق. حيث اكدت واشنطن مراراً بأن تغيير نظام صدام قد يعيد تشكيل الشرق الاوسط بطريقة تعزز المصالح الاميركية وتساعد في انهاء الصراع العربي–(الإسرائيلي) واذا كان تغيير الانظمة الخليجية على غرار ما حصل في العراق غير وارد في الاجندة الاميركية الراهنة في المنطقة على الاقل نظراً لحاجة واشنطن لتلك النظم بغية تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة اضافة الى العلاقات القوية التي تربط الطرفين، إلا ان التغيير الجغرافي للمنطقة يبقى هاجساً يؤرق صناع القرار في دول الخليج[22].

وفي هذا الاطار فأن العلاقات الخليجية الايرانية كانت من بين الموضوعات التي اصبحت عرضة للتأثيرات الناجمة عن تداعيات الوضع في العراق فدول الخليج العربية تدرك بان خروج العراق من المعادلة الاستراتيجية في المنطقة يعني ان هناك فراغاً ومجالاً اوسع امام ايران التي تعد اقوى دولة في الخليج فضلاً عن سعيها الى امتلاك السلاح النووي يعني تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

ولابد هنا من الاشارة الى ان الوجود الاميركي في العراق ومن ثم دخول العراق ضمن الدول التي لا تعارض السياسة الاميركية أي بعبارة ادق وجود عراق حليف لواشنطن من شأنه ان يقلل حاجة الولايات المتحدة للوجود المكثف في الخليج لحماية ومتابعة مصالحها ومصالح حلفائها وردع ايران في الوقت نفسه، إلا ان هذا لا يعني عدم وجود حاجة بشكل قاطع وهذا يعني بقاء ايران بمثابة تحدي أمني للولايات المتحدة ودول الخليج العربية نظراً لوجود نفوذ ايراني في العراق والخليج نتيجة لعوامل دينية وعرقية ومذهبية وجغرافية فضلاً عن دور ايران الأمني وتطلعاتها وخلافاتها مع بعض دول الخليج كالامارات المتحدة حول الجزر العربية الثلاث[23]. وهذا ما يعطي مبرراً اكبر للوجود الاميركي في الخليج والعراق واستمرار تهديد أمن الخليج من قبل عدة اطراف سواء كانت اقليمية او دولية.

إما على صعيد التداعيات السياسية:– فأن الطروحات التي قدمتها الادارة الاميركية بعد

احتلالها للعراق بشأن اعادة رسم خارطة الشرق الاوسط لم تقتصر على الجانب الجغرافي فقط بل تضمنت هذه الطروحات رؤية اميركية لأرساء ديمقراطية وفق المنهج او المفهوم الاميركي، من خلال الدعوة الى بناء مجتمع مدني ديمقراطي ومؤسسات دولة واطلاق حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والاحزاب السياسية، كذلك ما قدمته ادارة بوش من افكار تعبر عن رؤية اميركية للاصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي ظل الشراكة الاستراتيجية والقائمة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي فأن مطالبة الادارة الاميركية لدول الخليج بالاصلاح لم تصل الى مستوى المطالبة بتغيير الانظمة الحاكمة والتي تعتبرها واشنطن ركيزة اساسية للأمن والاستقرار في المنطقة؟، فالمطالبة الاميركية بالاصلاح توجهت نحو المزيد من المؤسسات وتغير مناهج التعليم والتحول نحو اقتصاد السوق وهذا ما ادركته دول الخليج العربية، حيث اتخذت ما يمكن ان يعد بمثابة خطوات استباقية نحو التحول الديمقراطي استجابة للضغوط الخارجية التي تمارسها الادارة الاميركية[24].

وفيما يتعلق بالتداعيات الاقتصادية:- فأن التحديات والمعضلات الاقتصادية التي تواجهها دول الخليج العربية في ظل الوجود الاميركي في العراق كثيرة ومتعددة الاوجه ابتداءاً بتدني معدلات الاستثمار في المنطقة مروراً باستحقاقات منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وما تتطلبه من تشريعات جديدة، وبما تتعارض مع اقتصاديات هذه الدول انتهاءاً بالتحديات التي يواجهها قطاع النفط في الدول الخليجية الست.

وفيما يخص قطاع النفط الخليجي فان احتمالات خصخصة قطاع النفط العراقي تعني تهديد للسوق النفطية الخليجية وهذا يعني ان انتاج العراق سوف يرتبط بآليات السوق اكثر من ارتباطه بالأوبك وباقي الدول العربية لمصدرة للنفط، كما ان في ظل تزايد الانتاج العراقي فأن دول الخليج سوف يتعين عليها زيادة انتاجها لتصل الى المستوى المطلوب منها لمجابهة الزيادة العراقية وهو امر يحتاج لاستثمارات جديدة ذات تكلفة مرتفعة، وهذا يمثل عبئاً على الاقتصاديات الخليجية، كما ان انخفاض اسعار البترول نتيجة عودة النفط العراقي الى انتاج ما قبل عام 1991 من شأنه ان يؤدي الى خسارة دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 60 مليون دولار سنوياً[25].

ومن ناحية اخرى فأن الوضع الجديد في العراق بعد احتلاله قد اثر سلباً على قطاعات

السياحة والطيران والفنادق والصناعات الصغيرة، حيث تأثرت سلباً لأن توافر الأمن والاستقرار هو شرط ضروري لتدفق السياحة، كما ان الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق سعت الى فرض واقع اقتصادي يسود فيه التعاون الاقليمي الذي يشمل (إسرائيل) وهو ما يعزز فكرة السوق الشرق اوسطية[26].

ثانياً:- ايران

تعد ايران الطرف غير العربي في خارطة دول الخليج التي طالما كان لها دور مهم في حفظ التوازن الاقليمي، وينبع هذا الدور من عدة معطيات اساسية، تمثلت في موقعها الاستراتيجي والثروة النفطية الهائلة التي تمتلكها اضافة الى ثقلها الديمغرافي وامتلاكها أسلحة متطورة وقدرة عسكرية كبيرة مكنتها من خلق حالة من التوازن الاستراتيجي مع القوى الاقليمية في المنطقة مثل العراق و(إسرائيل)[27]. وأقليمياً فأن تنامي الدور الايراني جاء من خلال استثمار عدة متغيرات اقليمية مهمة منها التدخل العسكري الاميركي في الشؤون الاقليمية بشكل مباشر وانشغال العراق بالمواجهة الطويلة مع الولايات المتحدة منذ عام 1991[28]. وطالما كانت العلاقات الايرانية–الاميركية على درجة عالية من التوتر وخصوصاً بعد انتهاء الحرب مع العراق عام 1988، حيث استمر العداء الايراني لسياسة واشنطن فضلاً عن استمرار التهديد الاميركي لايران واتهامها بالارهاب وتصنيفها ضمن دول محور الشر[29].

ومن الواضح وعلى الصعيد الاقليمي فأن الخطر الايراني قد ظهر بصورة اكبر بعد تراجع القوة العراقية بعد حرب الخليج الثانية واستمرار فرض العقوبات الدولية عليه وصولاً الى مرحلة احتلاله بشكل مباشر عام 2003، وبذلك فقد غاب الطرف العربي الذي مثل عنصر التوازن في معادلة القوى الاقليمية. وهذا ما يعطي مبرراً اقوى لاستمرار التدخل الاجنبي في المنطقة.

وبقدر ما يتعلق الامر بالابعاد الاقليمية الناجمة عن احتلال العراق فأن ايران كونها احد الاطراف الأقليمية الرئيسية فقد تأثرت وبشكل واضح بالمتغير العراقي، فالوجود العسكري الاميركي في العراق يعني احداث تغير في خارطة الشرق الاوسط كما اكد صقور الادارة الاميركية ان مشروعهم بعد اسقاط نظام صدام في العراق نقل الديمقراطية الى البلدان العربية والاسلامية في اشارة الى الجمهورية الاسلامية في ايران التي تعارض السياسة الاميركية.

كما ان ايران كانت تخشى من ان تكون ذريعة امتلاك السلاح النووي مقدمة لاستخدام القوة

ضدها من قبل واشنطن كما هو الحال مع العراق لهذا السبب يمكن تفسير موقفها المعارض للحرب والنابع من قلق حقيقي على أمنها القومي من التهديدات المحتملة التي ستتعرض لها ومن تداعيات عدم الاستقرار والفوضى التي يمكن ان تنشأ في العراق على الصعيد المستقبلي[30].

لقد كانت تداعيات احتلال العراق على ايران واضحة، حيث تعرض النظام لايراني الى سلسلة من الضغوط الاميركية وتصاعدت لغة التهديد والحملة التي اطلقتها ادارة بوش ضد طهران بامكانية استخدام القوة ضدها، ويمكن القول ان السياسة الاميركية ازاء ايران بعد احتلال العراق قد تميزت بالتصعيد وخلق المشكلات وممارسة الضغوط المباشرة.

فبالاضافة الى اتهامها بالارهاب ودعمه ووجودها ضمن محور الشر فأن الادارة الاميركية قد سعت الى خلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي في ايران واثارة التناقض بين المحافظين والإصلاحيين والتحريض على التصعيد الشعبي ضد الحكومة والتركيز على الاصلاحات والتحولات الديمقراطية اضافة الى ذلك فأن الادارة الاميركية قد استغلت ملف برنامج التسلح الايراني من اجل ادامة الضغط على صانع القرار الايراني وهي الذريعة نفسها التي ساقتها واشنطن لشن الحرب على العراق واثارت هذه القضية مخاوف ايران حيث فهمت طهران الرسالة الاميركية في امكانية ان تكون الهدف التالي بعد العراق ويمكن ان يكون السيناريو العراقي قابلاً للتكرار ضدها، كما مارست ادارة بوش اسلوب التهديد العسكري ضد طهران اذا لم تبدي نعاونها فيما يخص الملف النووي في الوقت الذي اكدت ايران فيه ان برنامجها النووي مخصص للاغراض المدنية فقط. كما ان ادارة بوش لم تتوقف عن ممارسة الضغوط والتهديد بفرض عقوبات دولية على ايران واحالة ملفها النووي الى مجلس الأمن وهذا ما دفع القيادة الايرانية وارغمها على تبني المرونة النسبية في التعامل مع هذا الموضوع. حيث سارعت طهران الى الكشف عن برامجها النووية وابدت التعاون بشأن قدراتها التسليحة ووافقت على اخضاع منشآتها النووية الى التفتيش الدولي وقبولها بقرارات الوكالة لدولية للطاقة الذرية سعياً لتخفيف الضغوط الممارسة من قبل واشنطن عليها وقطع الطريق امام المبررات الاميركية في استغلال اسلحة الدمار الشامل كمسوغ لافتعال ازمة من شانها تهديد أمن الجمهورية الاسلامية[32].

ومهما قيل عن حجم المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها ايران بعد تحجيم القوة

العراقية اضافة الى علاقاتها مع بعض القوى السياسية في العراق بحكم الدين او المذهب، فأن تلك المكاسب الموضوعية لم تحقق لايران الأطمئنان، فلم تسلم من الاتهاماتها الاميركية بتسهيل دخول المتسللين الى العراق ومطالبتها بعدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي واستغلال نفوذها الديني والمذهبي في العراق، الى جانب ذلك فأن الادارة الاميركية قد سعت الى عزل ايران عن بيئتها الاقليمية وتصويرها على انها الخطر الجديد الذي يهدد أمن الخليج وبذلك فلن تسمح لنظام الجمهورية الاسلامية في ان تكون لهُ اليد العليا في أمن الخليج.

ثالثا:- سوريا

شكل احتلال العراق متغيراً استراتيجياً مهماً لم تفلت من اثاره أي من دول المنطقة كلُ حسب قربها الجغرافي والسياسي من العراق وهو تأثير يصعب انكاره في ظل الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على دول المنطقة، والتي تهدف بدورها الى اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة على نحو يتطابق بأكبر نسبة مع المصالح الاميركية الجديدة في المنطقة، ومجمل الحقائق التي افرزها احتلال العراق.

وتعد سوريا من بين الدول التي تأثرت وبدرجة كبيرة بالتداعيات التي رافقت احتلال العراق، فالسياسة الاميركية تهدف الى هيكلة السياسة السورية بالصورة التي تنسجم مع توجهاتها واهدافها في المنطقة كما اسلفنا.

أما على صعيد التأثيرات غير المباشرة وبعيدة المدى فالامر سيتوقف الى حدٍ كبير على النظرية التي ستتعامل بها دمشق مع الضغوط الاميركية من جانب والطريقة التي ستعالج بها سوريا القضايا الداخلية المتعلقة بالاصلاح السياسي وزيادة التماسك المجتمعي وتمكين المواطنين من حقوقهم الطبيعية لقد كان الاحتلال الاميركي للعراق الأثر البالغ على سوريا حيث افرز ذلك عدة نتائج يمكن اجمالها في:

- زيادة درجة حصار سوريا سياسياً وستراتيجياً، فالعراق الذي كان يشكل رغم الاختلافات السياسية بين نظامي البعث في كلا البلدين عمقاً ستراتيجياً تستند اليه دمشق او على الاقل تأمن شرهُ في لحظات الازمات الكبرى في الصراع العربي (الإسرائيلي)، تحول بحكم الوجود الاميركي فيه الى منطقة لانطلاق ضغوط اضافية ومكثفة على سوريا ونظامها الحاكم[33].

ولعل نظرة عابرة على الواقع الجغرافي السياسي الذي بات يحيط بسوريا يكشف عن زيادة في

درجة الحصار بالمعنى العام اذ باتت البلاد تحت شفى الرحى (الإسرائيلية) غرباً والاميركية شرقاً وهو ما يمس أمن سوريا القومي في الصميم من حيث ان العمق السياسي الاستراتيجي لها ممثلاً بأيران اصبح هو الآخر في ظل الوجود الاميركي في العراق يتعرض لضغوط وتهديدات مباشرة من قبل الادارة الاميركية، وهنا يمكن الاشارة الى امكانية او قدرة البلدين على ادامة التحالف بينهما والحفاظ عليه في الوقت الذي تهدف واشنطن الى قصم هذا التحالف كونه يضر بمصالحها[34].

– أما شمالاً باتجاه تركيا، فأن هناك قدر كبير من التحسن في العلاقات السورية التركية فالوضع الجديد في العراق ادى الى دفع صانع القرار السوري نحو العمل على تحسين علاقاتهِ بجيرانهِ وخاصة مع تركيا، حيث شهدت العلاقات بين البلدين انعطافاً حاداً نحو التقارب والتفاهم والتضامن في امور محددة تدخل ضمن مستلزمات الأمن القومي لكلا البلدين، فالوضع الجديد الذي ساد بعد إحتلال العراق قاد الى حالة من تبادل الثقة والتعاون بين دمشق وانقرة بدلاً من علاقات الصراع.

ونحن بصدد الحديث عن سوريا ومدى تأثرها بالوجود الاميركي في العراق، تجدر الاشارة الى ان افرازات الوضع العراقي قد املت على سوريا ان تتحرك ضمن اطر جديدة فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية، حيث تصاعدت وتيرة الضغوط الاميركية ضد دمشق وتكررت الاتهامات الموجهة اليها بدعم عدم الاستقرار في العراق[35]. والمطالبة الاميركية المستمرة لسوريا بضبط حدودها مع العراق ومنع المتسللين فضلاً عن صدور قانون محاسبة سوريا، وما يترتب عليه من عقوبات واستمرار التهديدات الاميركية على دمشق بالانسحاب من لبنان والكف عن دعم حزب الله والتخلي عن الاسلحة المحظورة[36]. وهنا يمكن القول بأن الوجود الاميركي في العراق دفع دمشق الى السعي نحو حل مشكلاتها العالقة مع جارتها تركيا واتخاذها كوسيط بينها وبين الولايات المتحدة لتخفيف حدة الضغط عليها، وفي هذا السياق فأن زيارة بشار الاسد الى أنقرة في 2004/2/7، ولقائه المسؤولين الاتراك خير دليل على ادراك سوريا لمخاطر الوضع الراهن ويدخل ايضاً ضمن اطار سعيها الى تخفيف تأثيرات خضوع العراق للاحتلال الاميركي من خلال رسم صورة جديدة لعلاقاتها الاقليمية، كما ان احتلال العراق واسقاط نظام البعث فيه يعني انحسار ايديولوجية البعث والتضييق عليها في سوريا كما ان زوال البعث في العراق كان بمثابة ضربة موجهة الى القيادة البعثية في دمشق.

لقد بات واضحاً مدى تأثر سوريا بالاحداث التي شهدتها المنطقة بعد احتلال العراق، حيث تعددت اوجه التأثيرات التي تعرضت اليها سوريا مما دفع بالقيادة السورية الى انتهاج مجموعة تصرفات سياسية بغية التعامل مع السياسة الاميركية الموجهة ضدها، ومن الواضح ان دمشق سوف تستمر بالعمل في اطار اتباع سياسة مرنة في التعامل الدولي والميل نحو الحوار وعدم التصعيد بالنسبة للصراع العربي- (الإسرائيلي).

رابعاً:- تركيا

مثلت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق تحدياً مصيرياً بالنسبة لتركيا، فلم تكن بعيدة عن تداعيات احتلال العراق كونه تأريخياً وجغرافياً وبسبب تركيبته العرقية امتداد للأمن القومي التركي[37]. ولأن التوازنات الداخلية في العراق انعكاس للتوازنات الاقليمية لذلك فقد سعت انقرة الى محاولة منع نشوب الحرب من الأساس ودخلت في خضم المفاوضات مع دول الجوار الجغرافي للعراق لتجنب نشوب الحرب، فالقيادة التركية ادركت مسبقاً نتائج الفراغ الأمني الذي سيخلفهُ اسقاط النظام في العراق وتأثيراته في المنطقة وبشكل خاص تركيا[38].

لقد كان لاحتلال العراق انعكاساً على مجمل الوضع الجيوبولتيكي التركي اذ اصبحت انقرة خارج المعادلة العراقية وخارج التأثير المباشر في التوازنات الداخلية العراقية، وقابل ذلك صعود للدور الكردي والدور الايراني في العراق وفقدت تركيا باندلاع الحرب دون مشاركتها وبنجاح الخطط العسكرية في اسقاط النظام في العراق قيمتها العسكرية بالنسبة لواشنطن التي اتخذت اليوم من العراق قاعدة إرتكاز عسكرية أساسية بدلاً من القواعد التركية[*].

ومما لا ريب فيه ان قضايا الاكراد في تركيا تشكل احد اهم مرتكزات السياسة التركية وتوجهاتها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، ان وضعت امام انظارها ليس الضرب بالحديد والنار لأية حركة فحسب بل هي ايضاً تتخوف من ظهور أي كيان كردي في دول الجوار[39].

ولما كان اكراد العراق قد دنوا اكثر من مرة لتأسيس كيان او شبه كيان فان خشية انقرة منهم اعظم بكثير من خشيتها حيال اكراد ايران وسوريا معاً، خصوصاً بعد ان اصبح العراق ممثلاً وأمسى فيهِ لتحالف وطيد بين الزعامات الكردية المتنفذة وبين سلطة التحالف الذي تقودهُ الولايات المتحدة في العراق، وبعد ان استطاع اكراد العراق فرض سيطرتهم المباشرة على اقليم كردستان مشكلين فيه نظماً ومؤسسات مدنية وعسكرية اشبه بدولة مستقلة وباتوا مصرين على

انشاء فدرالية حقيقية لهم، والتي اذا ما اصبحت واقعاً فأنها ستكون بمثابة وبال على تركيا التي تعتقد ان اكرادها سيتشجعون وبمعنويات عالية للمطالبة بوضع مماثل ولاسيما ان الاتحاد الاوربي الذي تلهث انقرة للأنضمام اليه يطالبها باستمرار بمنح اكرادها حقوقهم الانسانية والقومية والثقافية(*) (40).

ان الوضع الجديد في العراق وظهور المطاليب الفدرالية الكردية قد أجبر انقرة بان تنحى منحاً مغايراً في سياستها تجاه جيرانها، فقد دفع الوضع في المنطقة الى تحسين علاقتها مع سوريا وايران اللتان تشاطرانها المسألة ذاتها.

ومن هنا يمكن تفسير ميل القيادة التركية نحو تفعيل الرغبة السورية بالتقرب منها والبدء بمرحلة جديدة من التعاون الأمني معها والعمل المشترك بغية توحيد وجهات النظر مع دول الجوار لأطلاق الحوار والاستناد الى اساس واحد لمواجهة التحديات الجيدة مع سوريا وايران والسعي نحو تأسيس موقف أمني تكون لهُ نتائج مستقبلية(41).

وعلى صعيد علاقات تركيا الدولية في ظل تداعيات احتلال العراق فكان على تركيا ان ترأب الصدع الحاصل في العلاقات مع واشنطن بخطوات جديدة محاولة بذلك طمطمة الصورة السلبية التي تكونت لدى الادارة الاميركية حيالها قبل واثناء الحرب على العراق واضعة امامها مصالحها لاستحصال افضل المنح وأعظم المساعدات فضلاً عن التمهيد للعب دور مستقبلي في العراق الجديد في محاولة لتحقيق اقصى المكاسب واضخم الايرادات لمتاحة في عمليات اعماره(42).

كما أن أنقرة قد وجدت نفسها ملزمة بان تعمل بكل ما أوتيت من قوة للحفاظ على تدفق النفط العراقي عبر الانبوب الممتد في اراضيها وصولاً الى البحر المتوسط لضمان تدفق اجور الترانسيت ناهيك عن نفط مضمون لاستهلاكهِ داخلياً وبأسعار مخفظة(43).

ان المقصود بالحديث عن العراق كأمتداد للأمن القومي التركي هو تطورات متعلقة بالمسألة الكردية في شمال العراق وارتباطها بالوضع الكردي داخل تركيا وتأثيرها فيهِ، وتركيا في هذه الزاوية معنية بمسألة الوضع الكردي في العراق واعتبرته من الاساسيات الاستراتيجية للأمن القومي التركي، فمجمل السياسات التركية في التسعينات كانت في اتجاه ضبط الحركة الكردية في العراق وابقائها تحت السيطرة لمنع تحولها الى واقع انفصالي يهدد الواقع العرقي المسيطر عليه في انقرة، إلا ان تركيا وبسبب رهانها على عدم نشوب حرب من دونها وجدت نفسها مع

الدخول الاميركي للعراق أمام نتائج وتداعيات كانت تتخوف منها واصبحت تهددها داخلياً وبشكل مباشر من خلال دخول اكراد العراق في العملية السياسية في العراق بصورة فاعلة والتزام القوى الكردية بتطبيق النموذج الفدرالي في كردستان العراق.

وما كان لانقرة ان تفعل الكثير في ظل الحضور الاميركي في العراق وبذلك يمكن القول بأن شكل العلاقات التركية الراقية المستقبلية سوف تحكمها عدة اعتبارات اهمها شكل الحكومة العراقية المستقبلية وتوجهاتها وعلاقاتها مع جيرانها ومدى المرونة والحوار الذي يمكن ان تبديهِ أية حكومة فيما يتعلق بمسألتي الحدود والمياه.

خامساً:- الاردن

ونحن بصدد الحديث عن الابعاد الاقليمية للاحتلال الاميركي للعراق كان للاردن وقفة خاصة نظراً لعلاقاته الوطيدة التي ربطته بالعراق خلال مدة الحظر الدولي منذ عام 1991 والذي مثل فيها الاردن المتنفس الوحيد للعراق نحو الخارج والبوابة التي اعتمد عليها العراق لفترة ليست بالقصيرة.

ولم يكن الاردن غائباً عن آثار ونتائج الوضع في العراق حيث ان المرحلة التي سبقت الحملة العسكرية الاميركية على العراق كان للاردن دور فاعل في المساعي التي حاولت منع وقوع الحرب بشتى الوسائل في الوقت الذي وجهت اليه اصابع الاتهام بوجود قوات اميركية على ارضه تستعد لدخول العراق من حدوده الغربية. وكان لسقوط النظام في بغداد رد فعل وصدى واضح في الاردن فالاردن قد حصل على امتيازات مغرية وكبيرة من قبل النظام السابق في العراق سواء كانت هذه المكاسب اقتصادية او سياسية وما ترتب عليها من عوائد استفاد منها الاردن وبشكل خاص امدادات النفط العراقي الذي كان يضخ الى الاردن بنصف القيمة[44].

هذا فضلاً عن كون العراق احد اهم دول المجابهة مع (إسرائيل) وعنصر توازن فاعل في معادلة التوازن الاقليمية.

لقد كانت اثار احتلال العراق واضحة بالنسبة للاردن فقد خسرت عمان اهم مورد اقتصادي واهم مصدر يزودها بالنفط كما اصبح الاردن في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة ومحاسب بشكل مباشر ومسؤول عن تأمين حدوده الغربية ومنع دخول المقاتلين المتسللين الى

العراق عبر اراضيه.

لقد كان من نتائج الوضع الجديد في العراق سعي الاردن لتقوية اواصر علاقاته مع واشنطن والاصرار على تأكيدان الاردن جزء مهم من عناصر النظام الاقليمي والتأكيد على حضوره في ترتيبات المنطقة المستقبلية كونه حليف رئيسي للولايات المتحدة واحد مؤيدي عملية السلام التي ترعاها واشنطن. لذا فالملاحظ ان الحكومة الاردنية قد حددت سياستها الخارجية ازاء العراق من خلال التأكيد على وحدة اراضيه وسلامتهِ الاقليمية وحذرت من تقسيمه على اسس عرقية وطائفية كما ابدت عمان تخوفها وعلى لسان الملك عبد الله الثاني من احتمال سيطرة شيعة العراق على مقاليد السلطة وحذر من ما سماه (الهلال الشيعي) الذي يشمل العراق وسوريا وايران وحذر من خطورة هذا الوضع في المنطقة مما اثار حفيظة القيادات الشيعية العراقية وتأثرت العلاقات بين البلدين بهذا الموضوع ومن الجدير بالذكر ان عمان قد عملت وبشكل مكثف بأن تحتفظ بأفضل العلاقات وعلى كافة المستويات مع العراق في ظل التطورات التي يشهدها وفضلت عمان مراقبة ما يجري عن كثب منطلقة من حرصها على ضمان مصالحها الآنية والمستقبلية مع العراق كما كشفت مساعيها لان تحتفظ بأقوى الروابط مع الولايات المتحدة من خلال دعم مشروعها في المنطقة وفي العراق وخلق توازن بين علاقاتها مع القوى العراقية التي وصلت الى السلطة والادارة الاميركية. كما ان تداعيات الاحتلال الاميركي للعراق وفي ظل غياب الدور العراقي في المنطقة فأن الاردن سيكون معرضاً لاخطار حقيقية على صعيد أمنهِ القومي ووحدة اراضيه في أي مشروع (إسرائيلي) مستقبلي بعد تحقيق جزء مهم من خطة امريكية لترتيب الخارطة السياسية للمنطقة بعد احتلالها للعراق والتي تعد (إسرائيل) جزء فاعل فيه[45].

سادساً:- "إسرائيل"

اصبح من المؤكد ان (إسرائيل) هي الطرف الاقليمي الاكثر استفادة من التغيير الذي حصل في العراق بعد احتلالهِ فقد كان لهذا الحدث ابعاداً ايجابية في خدمة المصالح (الإسرائيلية) الأنية والمستقبلية وحقيقة الامر فأن تأثير اللوبي (الإسرائيلي) داخل مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الاميركية كان احد العوامل الاساسية والمحركة التي دفعت تلك المؤسسات الى صياغة مواقف واتخاذ قرارات بأتجاه شن الحرب على العراق[45].

وتمثل (إسرائيل) مكانة مهمة في الاستراتيجية الاميركية وتعدها واشنطن بمثابة حليفها الاستراتيجي الاول في المنطقة والذي يعمل على اداء الادوار الموكلة اليه من قبل الادارة الاميركية لكن هذا لا ينفي ان (لإسرائيل) اهدافها الخاصة المنفصلة عن الولايات المتحدة وهي بطبيعة الحال تسعى الى تحقيقها خدمة لمصالحها العليا.

ان اعادة رسم خريطة المنطقة وقف اسس جديدة تزيد وشرذمتها هي محصلة حيوية (إسرائيلية) –اميركية مشتركة وهو ما يهدف الطرفان الى تحقيقه بعد ضرب العراق ومحاصرة سوريا وايران.

وباحتلال العراق تكون (إسرائيل) قد حققت احد اهم ضمانات امنها القومي من خلال تحجيم قوة العراق وتأكيد عدم تعرضها لهجوم او تهديد مستقبلي وهذا ما تطابق مع الاهداف الاستراتيجية الاميركية التي جعلت ضمان أمن (إسرائيل) ضمن هدف اوسع في السياسة الاميركية في الشرق الاوسط[46].

ومع هذا فأن تداعيات او أثار الاحتلال الاميركي للعراق بالنسبة (لإسرائيل) لا تقف عند هذا الحد فقط أي لا يمكن ان ننظر لهذا الموضوع نظرة احادية او من جانب واحد فهنالك وجهة نظر يمكن ان تطرح فيما يتعلق بتداعيات احتلال العراق على (إسرائيل).

المنظور الاول

وكما اسلفنا ان (إسرائيل) مستفيد اساسي على المستوى الاستراتيجي من الاحتلال الاميركي للعراق فقد خرج الجيش العراقي وخرج العراق بأكمله من المواجهة العربية مع (إسرائيل) ولو على المدى المنظور وهذا ما خلف حالة من الاختلال في توازن القوى في المنطقة والذي سيكون له تأثيرات مستقبلية على باقي الأطراف الإقليمية حيث سيضعف ذلك الموقف السوري ويفقدهُ القدرة على التهديد والمناورة وينسحب ذلك بالضرورة على لبنان وعلى دور حزب الله وهو مكسب استراتيجي وأمني (لإسرائيل) فيما يخص دول المواجهة معها. كما ان الفلسطينيون قد اصبحوا داخل القبضة (الإسرائيلية) بشكل تام من خلال مواصلة الضغط على قيادة السلطة ومن ثم العمل على تغييرها بقيادة جديدة تقبل السياسة الاميركية و(الإسرائيلية) وتقبل بالتسويات التي تضعها (إسرائيل). واخر ذلك (مشروع شارون لفك الارتباط الاحادي الجانب).

وبطبيعة الحال فأن اميركا ليس من ضمن اهدافها الاستراتيجية البقاء طويلاً في العراق فهي بحاجة الى حليف قوي في المنطقة وهو بطبيعة الحال (إسرائيل) ومن هنا تزداد مكانة (إسرائيل) ويتسع دورها في الشرق الاوسط وهي ستنال ثمن ذلك من الدول العربية كافة من خلال المبادرة العربية الى التطبيع مع (إسرائيل) كنتيجة لهذا الوضع[47].

وفي سياق ذلك فأن عملية السلام للشرق الاوسط تقع على رأس قائمة الاهداف الاميركية لذا كانت الاطاحة بالنظام العراقي الذي كانت له مرتكزاته الايديولوجية التي تقوم على العروبة باعتباره احد اهم المعوقات التي كانت تقف حائلاً امام دفع عملية السلام نحو الامام[48].

المنظور الثاني

اما المنظور الثاني فيذهب الى العكس من ذلك حيث يرى ان مكانة (إسرائيل) الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط قد تراجعت بعد احتلال العراق فالوجود الاميركي في العراق والسيطرة عليه يقلل بصورة حادة جداً دور (إسرائيل) كمرتكز وحليف (إسرائيلي) فالوزن الاستراتيجي الكبير الذي تمتعت به (إسرائيل) في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة يحتم عن قدرة تل ابيب على العمل بما تراه واشنطن وفقاً لسياستها من خلال ممارسة التهديد والضغوط في منطقة لم تكن الولايات المتحدة معنية بالتدخل فيها بشكل مباشر وبذلك فأن (إسرائيل) كانت بمثابة دولة عظمى اقليمية مصغرة عملت وبشكل مستمر على المحافظة على المصالح الاميركية وحيث يصبح التدخل الاميركي مباشر في المنطقة وفي اهم دولة فيه لا يتمنى بطبيعة الحال حاجة لوسطاء بل تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ سياستها لتحقيق اهدافها بنفسها كما عملت مع العراق وكما هي اليوم تعمل وتوجه سياستها في المنطقة.

الخاتمة

لا يشكل احتلال العراق حدثاً طارئاً بل جزء مهم من استراتيجية اميركية امبراطورية متكاملة، ولهذا فأن احتلال العراق هو حدث متطور ومتتابع لأن اهدافه لا تنحسر في حدود العراق بل تتطلع الى منطقة الشرق الاوسط الكبير التي تشمل المنطقة العربية بأكملها اضافة الى دول جوار العراق.

لقد تعددت التداعيات والأبعاد الاقليمية للوجود الاميركي في العراق من حيث طبيعتها ومستوياتها وهي في حقيقة الامر رد فعل كل من الولايات المتحدة ودول النظام الاقليمي تجاه الواقع الجديد الذي اوجده المتغير العراقي.

لقد عملت الولايات المتحدة على استغلال النتائج المتسارعة التي افرزها الوضع العراقي وتوظيفها لانتاج أثار اقليمية مرحلية وربما هيكلية متعددة المصالح الاستراتيجية فالعوامل التي نجمت عن احتلال العراق كان لها فعل محرك وأثار واضحة على مختلف الاصعدة بالنسبة للنظام الاقليمي فقد ولد احتلال العراق حالة من التأزم والتوتر في علاقات المنطقة بشكل فاعل ومتسارع بين عناصر النظام الاقليمي فكل دولة سواء كانت عربية او غير عربية راحت تنتهج اوجها جديدة في تعاملها السياسي مع مثيلاتها بعيداً عن المشكلات العالقة وتأثيراتها، فالقوة التي اتخذتها واشنطن كوسيلة لاحداث التغيير في العراق قد دفعت باطراف النظام الاقليمي الى التحرر من الحدود الضيقة للدخول والانغماس في صلب الترتيبات الجديدة التي ستكون مستقبلاً بمثابة العوامل الاقليمية الجديدة المؤثرة في سياسة كل دولة.

ان تأثير الوضع الوضع في العراق بدى واضحة في المنطقة باسرها كونه فسح المجال امام انتقال الصراع وانعكاساته ونقل ابعادهِ من داخل العراق الى جيرانه وبيئتهِ الاقليمية، فاحتلال العراق وتفكيك كيانه وما سيؤول اليه الوضع فيه هو بمثابة تحول جذري على صعيد بيئة العراق الاقليمية الراهنة والمستقبلية لأن عراق المستقبل سيكون عنصراً مؤثراً في سياسات وتحركات جيرانهِ وخصوصاً مع استمرار الوجود العسكري الاميركي والأجنبي فيه لأجل غير محدد.

المصادر والهوامش التوضيحية

1. خليل السامرائي، مستقبل الدور الاقليمي للعراق، مجلة علوم سياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، السنة 14، العدد 27، كانون 2003، ص[33]؛ كذلك انظر: احمد ابراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط، السياسة الدولية، العدد 154، اكتوبر، 2003، ص[63].
2. خليل السامرائي، مصدر سابق، ص[33]؛ كذلك انظر: ضاري رشيد الياسين، الرؤية الاميركية للعراق، نشرة دولية متخصصة في الدراسات والشؤون الاميركية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1998، ص[13-14-15]؛ كذلك انظر: نادية فاضل عباس فضلي، الولايات المتحدة تعيد النظر بالقيادة العسكرية الاميركية، اوراق قارية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 117، السنة الخامسة، كانون الثاني، بغداد، 2003، ص[11-12].
3. ضاري رشيد الياسين، مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة في طور المعطيات الدولية الراهنة، قضايا دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 29، 1999، ص[1-4].
4. مارتن كريمر، بعد حرب العراق، حلقة نقاشية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 294، بيروت، 2003، ص[76].
5. ادريس لكريني، ادارة الازمة الدولية في عالم متحول مقارنة للنموذج الاميركي في المنطقة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 178، 2003، ص[45].
6. نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 213، 2003، ص[11]؛ كذلك انظر: احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص[64].

* – عمدت ادارة بوش الأبن الى انتهاج سياسة خلق الاحلاف او نظام متعدد الاقطاب خلال الازمة مع العراق بغية حشد الدعم الدولي وتوكيل بعض المسؤوليات لاطراف دولية اخرى للتدخل او زجها في خضم الاوضاع الجديدة بغية تحفيز نظام الأمن المشترك ونشر

الافكار الاميركية وتوفير الدعم لها مقابل مكاسب أمنية او اقتصادية. لمزيد من التفاصيل انظر: هل ستنفرد اميركا بالعالم لوحدها او سيكون هناك نظام متعدد الاقطاب، متابعة دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 20، 2002، ص[5].

7. ناظم جاسور (معقب)، في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مجموعة باحثين، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط[1]، آب، 2004، ص[360].
8. احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص[64-65].
9. احمد يوسف احمد، معقب في احتلال العراق وتداعياته اقليمياً وعربياً ودولياً، مصدر سابق، ص[334].
10. المصدر السابق، ص[335].
11. عبد الألـه بلقزيز، المشروع الممتنع، التفتيت في الغزوة الكولنيالية في العراق، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 291، 2003، ص[52].
12. مجموعة باحثين، النزاعات الاهلية العربية–العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط[1]، آب، 1997، ص[117].
13. المصدر نفسه، ص[171].
14. مارتن كريمر، مصدر سابق، ص[119].
15. انظر: حسين الحاج علي احمد، تغيير الثقافة بأستخدام السياسة–الولايات المتحدة وتجربة العراق، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 294، 2003، ص[74]؛ كذلك انظر: عوني فرسخ، معقب في احتلال العراق وتداعياته...، مصدر سابق، ص[355].
16. خالد عبد العظيم، التداعيات الاقليمية للوجود الاميركي في العراق، السياسة الدولية، القاهرة، العد 154، اكتوبر، 2003، ص[98].
17. خليل السامرائي، مصدر سابق، ص[43-44].
18. احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص[63].
19. مهدي السامرائي، الأمن القومي العربي بين الواقع والطموح، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد 3، 1988، ص[13].

*- كان من المنطقي ان تكون لصناع القرار في الدول المجاورة للعراق في ظل المتغيرات وتأثيراتها المتلاحقة وجملة الاوضاع المحيطة بالبيئة الاقليمية ومدى انعكاساتها على الأمن الوطني (الداخلي) لكل دولة ادراك دقيق لكل ما يجري حولهم، وكان من الأكيد ان تتخذ هذه الدولة جملة من القرارات والأفعال الاستراتيجية تجاه بيئتها الاقليمية التي تؤثر فيها قوة عظمى وترسم ملامح سياستها المستقبلية بشكل فاعل.

20. اشرف محمد، تداعيات الوجود الاميركي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، العدد 154، اكتوبر، 2003، ص[112-113]؛ كذلك انظر: جريدة الصباح، العدد 118، 16شباط، 2004، ص[1].
21. ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج –الواقع والخيارات–دعوة الى أمن عربي اسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط[1]، شباط، 2004، ص[8]؛ كذلك التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1996، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ص[1].
22. اشرف محمد، مصدر سابق، ص[113].
23. حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي–دراسة استراتيجية ، قضايا اقليمية، سلسلة اوراق مطلية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الامريكية، المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ط[1]، 1998، ص[83].
24. طلال عتريس، ايران والنتائج والتداعيات في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مصدر سابق، ص[141]؛ كذلك انظر، طلال عتريس، ايران الى أين، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، شباط، 2003، ص[75]؛ كذلك انظر: عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الايرانية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 19 كانون ثاني، 2003، ص[34].
25. اشرف محمد، مصدر سابق، ص[16].
26. المصدر السابق، ص[16].

27. احمد السيد النجار، الأبعاد الاقتصادية للغزو الأستعماري الاميركي للعراق، في العراق من خريطة ازمة الى مستقبل امة، شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، موقع اسلام اون لاين في 2005/4/2.
28. عبد الوهاب القصاب، مصدر سابق، ص[36].
29. محمد كاظم علي، ايران والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، الدراسات الدولية، مركز بحوث جريدة الجمهورية، العدد 1، 1992، ص[6].
30. طلال عتريس، ايران الى اين، مصدر سابق، ص[75]؛ كذلك انظر: يوسف علي عبد، سلسلة ايران والعالم، ايران والارهاب، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، العدد 50، السنة الثانية، ص[2-3].
31. مزهر مزبان خراز، سلسلة ايران والعالم، الولايات المتحدة ومحور الشر، من المستهدف (ايران أم العراق أم كوريا الشمالية)، جامعة البصرة، مركز الدراسات الايرانية، العدد 45، السنة الثانية، 2003، ص[3].
32. طلال عتريس، ايران النتائج والتداعيات، مصدر سابق، ص[450-450].
33. صحيفة الزمان، العدد 192، 26كانون الثاني، 2004، ص[3]، كذلك: طلال عتريس، مصدر سابق، ص[455-456].
34. حسين ابو طالب، سوريا وتداعيات احتلال العراق، التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية، السياسة الدولية، العدد 145، اكتوبر، 2003، ص[118].
35. حسين ابو طالب، مصدر سابق، ص[119].
36. آفاق التفاهم السوري التركي–متطلبات المرحلة وثقل التاريخ والجغرافية، الحياة الاسبوعية، الوسط السياسي، العدد 625، 19 كانون الثاني، يناير، 2004.
37. طلعت علي، زيارة بشار الاسد الى انقرة والتنسيق السوري التركي، اوراق سياسية، الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد الاول، ط1، 2004، ص[2].
38. محمد نور الدين، النتائج والتداعيات...تركيا في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مصدر سابق، ص[408]؛ كذلك انظر: صبحي ناظم توفيق، تركيا واحداث العراق ودورها –موقفها– مستقبل علاقاتها، المؤتمر السنوي الثامن لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص[2].

*- ان الصراع الذي اصاب العلاقات التركية-الاميركية لا يحتم انقطاعها فالحاجة المتبادلة لكل طرف في اكثر من قضية ومكان من المنطقة والعالم تجعل من المبكر الحديث عن قبل هذا التوجه في علاقات البلدين ، محمد نورالدين، مصدر سابق، ص[423].

39. مجموعة باحثين، النزاعات الاهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آب، 1997، ص[171].
40. محمد نور اليدن، مصدر سابق، ص[241-247]؛ كذلك انظر: عبد الاله الشعل، واشنطن والورقة الكردية مرة اخرى، الحياة، العدد 14907، كانون الثاني، 2004، ص[9].
41. أفاق التفاهم السوري-التركي، مصدر سابق، ص[8].
42. صبحي ناظم توفيق، مصدر سابق، ص[3].
43. محمد نور الدين، مصدر سابق، ص[437].
44. موفالبز، العراق اولاً -حرب (إسرائيل) الخاطفة على نفط الشرق الاوسط (عملية شيخينا)، ترجمة مروان سعد الدين، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ط١، آب، 2003، ص[35].
45. الشبكة الدولية للمعلومات، الانترنيت، موقع الجزيرة

www- Aljazzera net, 2002.

46. ضاري رشيد الياسين، الرؤية الاميركية للعراق، نشرة دولية متخصصة بالدراسات والشؤون الاميركية، مركز الدراسات الدولية، 1998، ص[13-14-15].
47. حسين الحاج علي احمد، مصدر سابق، ص[74].
48. بلال حسن، (إسرائيل) في ضوء نتائج على العراق، في احتلال العراق وتداعياتهِ... مصدر سابق، ص[371].